وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الاربعاء

التاريخ: 2019-7-3

المبارك استقبل رئيس وأعضاء "المحامين"

■ استقبل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بحضور وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الامة المستشار الدكتور فهد العفاسي في قصر بيان أمس رئيس جمعية المحامين الكويتية المحامي شريان الشريان وأعضاء مجلس إدارة الجمعية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	2019-7-3	3	18079

الوسط

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العفاسي: دور الحكومة في تشكيل اللجان البرلمانية يأتي وفق الدستور واللائحة

أكد وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار الدكتور فهد العفاسي أمس الثلاثاء ممارسة الحكومة لدورها بالتصويت في تشكيل اللجان البرلمانية وفق الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة و"لا شأن لنا بالتنسيق النيابي-النيابي".

جاء ذلك في مداخلة للوزير الدكتور العفاسي في جلسة مجلس الأمة الخاصة ردا على ما أثاره أحد النواب بشأن وجود تنسيق حكومي-نيابي بشأن تشكيل اللجان البرلمانية أثناء مناقشة تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية حول ميزانيات عدد من الجهات الحكومية.

وقال الوزير الدكتور العفاسي "بشأن ما أثير حول تشكيل اللجان البرلمانية تؤكد الحكومة أنها تمارس دورها بالتصويت في تشكيل اللجان البرلمانية وفق الدستور واللائحة" مشيرا الى ان "الحكومة لا تقوم بالتنسيق مع أحد بهذا الشأن أما التنسيق النيابي-النيابي فهذا الشأن لا يعني الحكومة".

وثمن وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدور الكبير الذي تقوم به اللجان البرلمانية في إنجاز أعمال مجلس الأمة.

وبدأ مجلس الأمة جلسته في وقت سابق أمس بمناقشة مشروعي قانوني بشأن اعتماد الحسابين الختاميين عن السنة المالية (2017-2018) ومشروعي قانوني ربط ميزانيتي السنة المالية (2019-2020) لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها والهيئة العامة للاستثمار.

د. فهد العفاسي خلال جلسة الأمس

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

في 3 أشهر

«العدل»: 15 مليوناً حصيلة الرسوم القضائية

حمد السلامة

كشفت إحصائية وزارة العدل أن حصيلة الرسوم القضائية خلال الربع الأول من العام الجاري ارتفعت بنسبة 11.7% إلى 17.7مليون دينار مقارنة بـ15.6 مليون دينار في 2018.

وأظهرت الإحصائية التي حصلت **القبس** عليها أن مصروفات الرسوم القضائية انخفضت بنسبة 43% إلى 1.2 مليون دينار مقارنة بنحو مليوني دينار في الفترة نفسها من العام الماضي.

واوضحت البيانات أن اجمالي رسوم صحف الدعاوى انخفض بنسبة 11%، حيث بلغ 44269 صحيفة، مقارنة بحوالي 50 ألف صحيفة في الربع الأول من العام الماضي، كما انخفضت رسوم صحف الدعاوى في المحاكم الجزئية بنسبة 19%. وفي المقابل، ارتفعت رسوم صحف الدعاوى في امانة الخبير وتعديل الطلبات بنسبة 30%.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	2019-7-3	3	16528

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تقرير إخباري

معاناة ضحايا النصب في «العقارات الوهمية» مستمرة

حُبِس المتهمون.. فأين الأموال؟!

مبارك حبيب

أسدلت المحاكم الستار على قضايا عدة في النصب والاحتيال لبيع «العقارات الوهمية» التي وقع ضحيتها مواطنون بالمئات، وربح الوهميون ملايين الدنانير، حيث أدانت المحاكم عدداً من المتهمين وأودعتهم السجن، لكن السؤال الذي يبقى دائراً: أين أموال الضحايا؟!

إن حكم السجن يُعد انتصاراً للضحايا، خصوصاً بعد أن استفحل هذا الأمر لسنوات ولم يتم الانتباه إليه إلا مؤخراً، بعد أن كبرت دائرة النصب، وأصبح هناك مليارديرية من وراء الأموال «السحت» التي تحصلوا عليها، لكن الضحايا يهمهم في المقام الأول استرداد أموالهم.

فالزجر والردع أمران مطمئنان للمجتمع، لكن هناك من تحصل على قروض وأرهق نفسه للحصول على بيت أو شقة في داخل الكويت أو خارجها، وهو الآن لا يستطيع سداد تلك القروض.. فما الحل في ذلك؟

مصادر قانونية أكدت لـ **القبس** أن الحل الوحيد هو تقديم دعاوى مدنية ضد المتهمين لاسترداد الأموال، مؤكدة أن معظم المتهمين هاربون خارج البلاد، لذلك من الصعب استرداد هذه الأموال، إضافة إلى انه في حال لم يقم المتهمون المحبوسون برد الأموال فذلك الأمر يجعل دائرة المحاكم تطول برفع دعاوى أخرى لعدم السداد، ولن يكون هناك حل آخر!

الحكومة اجتمعت مع تكتل للمتضررين.. وبانتظار النتائج

«السحت» في بطون الهاربين.. ولا يمكن تتبع أرصدتهم البنكية

وعن مسألة تتبع أموال تلك العقارات، أجابت المصادر: لا يمكن أن يكون ذلك، فالحل الوحيد هو من بوابة القضاء ومن خلال صدور الأحكام.

ويرى المتضررون من مُحتالي العقارات الوهمية أن انتظارهم للحل طال كثيرا، ومشاكلهم المادية في تفاقم، ويطالبون المسؤولين بالتدخل لإنهاء معاناتهم بأسرع وقت ممكن، ولسان حالهم يقول: قدمنا المتهمين إلى المحاكم وتم حبسهم، فما المطلوب أكثر منا؟!

بل إن محامي المتضررين بعد صدور أحكام لمصلحتهم يتجهون مباشرة لمناشدة المسؤولين للتدخل في الحل، فهم يعلمون تماماً أن صدور الأحكام القضائية بالإدانة وحبس المتهمين لا ينهي معاناة موكليهم.

ولكن على الرغم من كل تلك التساؤلات لا تزال هناك بارقة أمل، وقد تأتي من بوابة مجلس الوزراء، حيث ان هناك مقابلة تمت أول من أمس مع تكتل متضرري النصب العقاري ومسؤولين في الحكومة.

وأكد التكتل انهم سيعلنون النتائج قريباً بعد الحصول على النتائج النهائية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	2019-7-3	6	16528

الشاهد

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

البعض لوّح باللجوء إلى المحكمة الدستورية إذا صدر المرسوم

قانون المحاماة أغضب الأكاديميين

المؤيدون للقانون: هل يعقل الجمع بين التدريس وممارسة المهنة؟

أثار قانون المحاماة الذي تم تعديله من قبل مجلس الأمة ورفعه إلى الحكومة، موجة غضب بين أوساط الاكاديميين بسبب وجود مادة في القانون تحرمهم من مزاولة مهنة المحاماة، فيما ابدى عدد آخر من مؤيدي القانون ارتياحهم لصدور التعديلات مؤكدين انه يصب في المصلحة العامة، وان من الصعب ممارسة مهنة المحاماة للاكاديميين بسبب انشغالهم في التدريس بالكليات وتعارض أوقات الدوام متسائلين: هل يعقل الجمع بين التدريس وممارسة المهنة؟

إلى ذلك لوح بعض الاكاديميين باللجوء إلى المحكمة الدستورية إذا صدر المرسوم ودعوا الحكومة الى عدم المصادقة على القانون ورده الى مجلس الأمة لاخضاعه لمزيد من الدراسة ولاخذ رأي القانونيين وذوي الاختصاص.

وفي هذا الصدد دعا عميد كلية الحقوق في جامعة الكويت د.فايز الظفيري الحكومة الى رد قانون تنظيم مهنة المحاماة لإعادة النظر في مواده ولاخضاعه لمزيد من الدراسة والبحث.

واكد الظفيري ان القانون أقر بسبب نزاعات شخصية بين بعض النواب لافتا الى انه تم الخلط في مسألة التخصص.

وقال ان كلية الحقوق تدرس المواد التخصصية التي تؤهل الخريج ان يكون قادرا وملما بالنواحي القانونية مشيرا الى ان المحتوى العلمي في كلية الحقوق ضخم وعدد الوحدات الدراسية كثير مقارنة مع كلية الشريعة.

وتساءل: ما المبرر لوجود كلية الحقوق اذا كانت كلية الشريعة تمنح الطالب نفس الشهادة العلمية؟ مشددا على أهمية ان يحترم التخصص حتى لايختلط الحابل بالنابل.

وقال أستاذ القانون فالح العزب ان حرمان أساتذة القانون في جامعة الكويت او غيرها من الجهات الأكاديمية يعتبر انحرافا تشريعيا مشيرا الى انه يهدم التكاملية العلمية بين النظريات القانونية والتطبيق الواقعي.وقال أستاذ القانون فواز الجدعي: لابد من إعادة الحقوق الى أهلها بعد ان تم سلبها بشكل فج.

وبدورها قالت أستاذة القانون في جامعة الكويت د. بشاير الماجد: لدينا ديمقراطية هشة عبارة عن مصالح انتخابية، وتساءلت: كيف يمنع أساتذة القانون من حقهم في ممارسة مهنة المحاماة بينما يسمح لطالب الشريعة الذي درس بضع مواد في القانون بممارسة المهنة؟!

من جانبه تساءل رئيس أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت د. إبراهيم الحمود: كيف يمارس اساتذة كلية الطب المهنة بينما يحرم منها أساتذة كلية الحقوق وهم يعملون في مؤسسة تعليمية واحدة.

وبرلمانيا انتقد النائب عبدالله الكندري إقرار القانون مشيرا الى ان اقراره جاء بسبب طبخة سياسية لافتا الى ان هذا القانون هو «قانون الحسد».

(ص 4، 5)

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	2019-7-3	1	3783

السياسة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

"التمييز" تلزم وكيل ورثة بـ 680 ألف دينار

كتب - جابر الحمود:

ألغت محكمة التمييز برئاسة المستشار عصام السداني حكمي "أول درجة والاستئناف"، وقضت مجددا بإلزام مواطن بدفع 680 الف دينار عن أعمال وكالته في دعوى "محاسبة وكيل ورثة".

وترجع وقائع الدعوى التي أقامها دفاع الورثة الطاعنين المحامي سلطان الطوالة ضد وكيلهم الى ان الاخير بصفته وكيلا لهم فتح حسابا لدى أحد البنوك الكويتية بموجب التوكيل العام الرسمي المعطى له لإيداع الأموال المحصلة لحسابهم، ثم أجرى عمليات سحب وإيداع، ولما طالبوه بتقديم كشف حساب عن تلك الأعمال التي قام بها على ها الحساب نيابة عنهم امتنع عن ذلك.

وفيما أقام الطوالة دعواه بغية القضاء للطاعنين بـ 680 الف دينار، تداولت الدعوى أمام محكمة أول درجة التي قضت برفضها، وايدت الحكم محكمة الاستئناف.

وطعن الطوالة على الحكم الصادر بالتمييز مؤسسا طعنه على مخالفة القانون والخطأ

سلطان الطوالة

في تطبيقه والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق والإخلال بحق الدفاع.

وذكر ان المطعون ضده بوصفه وكيلاً عن مورثهم قام بفتح الحساب الجاري محل التداعي باسمهم، وتعامل عليه إيداعاً وسحباً نيابة عنهم وليس بصفته الشخصية، وبذلك فأن الأموال المودعة به تكون مملوكة للورثة ويتعين على وكيلهم تقديم بيان مفصل عن أعمال وكالته التي أجراها على هذا الحساب، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف الأصول المقررة بقواعد الإثبات حينما ألقى عبء إثبات انشغال ذمة الوكيل بالمبالغ المسحوبة من الحساب على الطاعنين

وامام محكمة التمييز، دفع المطعون ضده بان الاموال التي اودعها بالحساب ملكا له وان الحساب البنكي محل التداعي حساب صوري، الا انه لم يقدم اي دليل مستندي على صحة دفاعه، وعليه استجابت المحكمة للدفاع المبدي من المحامي الطوالة وانتهت الى الزام المطعون ضده بدفع الـ 680 الف دينار.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	2019-7-3	6	18079

الأنباء

إعلان

وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــــدل

إعـــــلان

تعلـن وزارة العـدل عـن بـدء خطـة الانتقـال التدريجـي إلى مجمـع النيابـة العامة الجديد الكائن بمنطقة الشويـخ الإدارية، لذا تسترعي انتباه السـادة المراجعين من المواطنين والمقيمين وكافـة الجهـات الرسميـة أنـه ابتـداءً من يوم الأحـد الموافق 2019/7/7 ستنتقـل نيابة شئون الإعـلام والمعلومـات والنشر مـن مقرها الحالي بمنطقة ميدان حولي إلى المقر الجديد- بمجمع النيابة العامة الجديد (الدور الرابع).

وسيتـم استقبال مقدمي البلاغات من المراجعين فـي الطابق الأول بالمبنى الجديد.

وكيل الوزارة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	2019-7-3	6	15577

الراي

مقالات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

فلسفة إجراءات تعيين القضاة في الأنظمة القضائية

| مراحب خالد المطيري |

«وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ».

لا تخلو العلاقات الانسانية من النزاعات التي تهدد وجود الحقوق وتقلل من مزاياها، ولعل المحور الاساسي للعدالة هو القاضي، ويقصد به رجل الهيئة القضائية الذي يباشر وظيفة القضاء بشكل احترافي ودائم، ويحكم بالعدل بين المتخاصمين من دون ميل أو محاباة.

نجد أن اختيار أعضاء السلطة التشريعية يتم غالبا بالانتخاب، بينما يتم دائماً تعيين أعضاء السلطة التنفيذية، أما بالنسبة لأعضاء السلطة القضائية فيثور خلاف تقليدي ما بين الطريقتين السابقتين، نقارن بينهما تباعاً:

أولا: الانتخاب، يدافع المؤيدون لفكرة انتخاب القضاة عن رأيهم بقولهم إن هذا النظام يضمن استقلال القضاة في مواجهة السلطة التنفيذية، وينتقد البعض الآخر فكرة انتخاب القضاة لأنها كطريقة لا تضمن اختيار الأفضل من ناحية معرفة القوانين، كما أن الاعتبارات السياسية قد تفسد الجسد القضائي وتحيد به عن جادة العدالة المبتغاة.

ثانياً التعيين: الكثير من دول العالم - ومنها الكويت - تفضل اختيار القضاة بالتعيين، ويقصد به التعيين بواسطة الحكومة، وفقاً لمؤيديها بضمان إسناد وظيفة القضاء لذوي الكفاءة العلمية والخبرة العملية، بالتعيين يتم الحفاظ على الجسد القضائي متجانساً بعيداً عن الأهواء السياسية، وهذه المزايا لم تمنع من انتقاد طريقة التعيين باعتبارها تمثل وسيلة ضغط بيد الحكومة، سواء لدى التعيين بالوساطة أو إمكانية تدخلها في نظام الترقيات والإعارات.

ويشترط في مَنْ يولى القضاء جملة من الشروط، قد حددها قانون تنظيم القضاء رقم (23/1990) ويتم صدور مرسوم أميري لتعيين القضاة وترقيتهم، ويؤدون اليمين أمام حضرة صاحب السمو أمير البلاد وبحضور وزير العدل أو أمام رئيس مجلس القضاء الأعلى.

بعد عرضنا لما سبق أرى أن اختيار الكويت لنظام التعيين في الوظائف القضائية أصوب، إلا أنه يستحسن من وجهة نظري تطعيم ذلك باختيار بعض القضاة بناء على ترشيح لجان احترافية متخصصة لأشخاص متضلعين في مجال القانون بشكل عميق وقديم، وذلك من أجل تحقيق الكفاءات المؤهلة كي تستتب العدالة بكل مفاصلها في القضاء والله ولي التوفيق والسداد.

* كلية الدراسات التجارية - تخصص القانون

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاربعاء	2019-7-3	11	14585

وفيـــات

الوفيات

- **علي عثمان علي أبو قماز، 77 عاما، (شيع)**، رجال: غرب مشرف، ق3، ش315، م16، تلفون: 99662640، نساء: النزهة، ق1، شارع الثعالبي، ج15، م13.
- **سلمان راشد سعيد العقروقة، 58 عاما، (شيع)**، رجال: بيان، ق6، ش5، ج2، م22، تلفون: 69997901، 99994678، نساء: الفنيطيس، ق5، ش504، م87، تلفون: 97757759.
- **سعاد رمضان محمد الخليفة، زوجة/عبدالكريم سلمان ابراهيم، 61 عاما، (شيعت)**، رجال: مسجد الوزان، غرب مشرف، تلفون: 60090690، نساء: الجابرية، ق9، ش22، م95، تلفون: 66648333.
- **رقية سالم براك الصواغ، 52 عاما**، (تشيع بعد صلاة عصر اليوم)، رجال: جابر العلي، ق7، ش25، م3، تلفون: 99057788، نساء: العدان، ق2، ش63، م1.
- **ضويحي بدر بن رميح، 62 عاما، (شيع)**، رجال: خلف صناعية الجهراء، تلفون: 51727378، نساء: سعد العبدالله، ق8، ش859، م57، تلفون: 99992532.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»